Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprés de l'Office des Nations Unies
Genéve

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

كلمة
سعادة السفير جمال محمد الغنيم

رئيس وفد دولة الكويت المشارك في أعمال

الدورة 68 للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

جنيف نوفمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين

السيد الرئيس

... في البداية يطب لي ووفد بلادي، أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى لجنتكم الموقرة، والتي تسعى جاهدة على تأصيل مفاهيم وقيم حقوق الإنسان على أرض الواقع، من خلال دعمها ومناقشتها وإبداء الآراء الجوهرية على ما يقدم من تقارير.

2. Avenue de l'Ariana, 1202 Genève
Tél. : 022/918 01 00 - Fax : 022/740 21 55 - info@kuwaitmission.ch - www.kuwaitmission.ch

... لذا فيسعدنا اليوم أن نكون أمامكم، لمناقشة تقرير دولة الكويت الخامس الخاص بتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مستفيدين من كل الملاحظات التي قدمتموها في السابق أو ما سيقدم بعد مناقشتنا هذه، متمنين للجميع التوفيق والسداد، بما يخدم كل الجهود الساعية من أجل الإنسان وحقوقه وكرامته وحرياته الأساسية.

... وفي هذا السياق نؤكد على إن حقوق المرأة واحترام إنسانيتها، جزء لا يتجزأ من مكونات واهتمام دولة الكويت، لذلك فإنها ترفض ولا تقبل أي انتقاص أو انتهاك يمس حقوقها استنادا إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والمواثيق الدولية، وما تضمنته نصوص الدستور والذي تمت صياغة مواده بشكل عام يخاطب الرجل والمرأة على حد سواء، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نصت المادة (29) منه على " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ".

... ومما يجب التنويه إليه إن المرأة في دولة الكويت تتمتع بالشخصية القانونية منذ ميلادها، حيث سنت القوانين التي تكرس حقوقها وتمنع المساس بها، مما يجعل القانون خير حافظا لها ومدافعا عنها بعد الله سبحانه وتعالى.

السيد الرئيس

... عندما صادقت دولة الكويت على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كانت منسجمة مع مبادئها ومتطلباتها الحضارية، كما أنه يُعد استكمالا لكل ما قامت به من جهود كبيرة في سبيل الحفاظ على كرامة وحقوق المرأة، لذلك سعت إلى إعمال وتفعيل بنود الاتفاقية، والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من قوانينها الوطنية.

السيد الرئيس

... إن ما نقدمه اليوم، ما هو إلا إضافة لتقارير دولة الكويت السابقة، مع بيان أهم المستجدات التي طرأت بشأن واقع حقوق المرأة في دولة الكويت، ولا شك إن تلك التطورات كانت كثيرة والآمال كبيرة في تحقيق الأفضل دائما، مؤكدين على أنها ليست نهاية المطاف، فاتحين الباب لاستيعاب كل ما هو جديد ومكمل لحقوق المرأة.

... وعليه يسرنا أن نستعرض أمامكم أهم إنجازات دولة الكويت في كل ما يتعلق بحقوق المرأة وذلك على النحو الآتي:

لقد قامت دولة الكويت في إصدار القوانين والتشريعات الوطنية، والتي تعزز وتصون حقوق ودور المرأة في المجتمع والتي منها:

- القانون رقم (91) لسنة (2013) في شأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبخاصة النساء والأطفال، حيث شمل القانون عقوبات رادعة لكل من يقوم بهذا الفعل، كذلك أقرت المادة (12) منه على توفير الحماية القانونية للضحايا وتقديم الرعاية الصحية لهم.

- القانون رقم (109) لسنة (2014) والخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة (1970) بإنشاء المحكمة الدستورية، حيث كفل القانون الجديد للأفراد دون تمييز حق تحريك الدعوى مباشرة إلى المحكمة الدستورية، مما يُعد دعما للحق في التقاضي بصورة كبيرة.

- القانون رقم (67) لسنة (2015) بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة (6) في الفقرة (3) على حق الديوان بتلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان.

- القانون رقم (2) لسنة (2015) بإنشاء محكمة الأسرة، والتي تختص في الفصل في المنازعات الشخصية دون تمييز بين الأفراد.

- القانون رقم (21) لسنة (2015) بشأن حقوق الطفل وما جاء به من ضمانات في الحماية القانونية والاجتماعية تتوافق مع ما جاء بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من معايير.

- صدور قرار بإفتتاح مركز إستماع للنساء المعنفات إلى جانب مركز إيواء يضم متخصصين لمساعدة ضحايا العنف وتقديم الحماية والمساعدة القانونية.

- بالإضافة للعديد من التشريعات واللوائح والنظم التي تصدر عن وزارات الدولة كل في مجاله.

السيد الرئيس

... تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف السكان في دولة الكويت بنسبة 51% خلال الربع الأول من عام 2017، كما أحرزت المرأة الكويتية تقدماً نوعياً ملموساً في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل، حيث إن المرأة الكويتية تمثل (55.7%) مقارنة بنسبة (44.3%) للرجال من إجمالي القوى العاملة الوطنية، كما بلغت حصة المرأة الكويتية في القطاع الخاص (51%) مقارنة بنسبة (49%) للذكور الكويتيين، بينما بلغت حصة المرأة الكويتية في القطاع الحكومي (57%) مقارنة بنسبة (43%) للذكور الكويتيين.

... ومن أجل تعزيز وتمكين دور المرأة الكويتية، فقد تبنت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2020/2019-2016/2015 مجموعة السياسات التالية:

1. مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية، بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها.
2. دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية، وكفالة استقرارها الأسري والنفسي وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة العامة، وتوفير الخدمات للمرأة العاملة، وتشجيع ودعم دورها في مجال المشروعات الصغيرة.
3. إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسري. من خلال إنشاء مركز وطني لمناهضة العنف المجتمعي الأسري، وحمايتهم ودعمهم بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

4. تمكين المرأة الكويتية، وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية. من خلال تعزيز دورها في مراكز صنع القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.

السيد الرئيس

... إن الاهتمام بعمل المرأة لم يقتصر على الجانب المدني فقط، بل شمل الجانب العسكري وذلك تعزيزا لدور وأهمية المرأة، حيث تم فتح العديد من مجالات العمل والتي منها :

1- توظيف العنصر النسائي في قوة الشرطة للقيام بمساندة الرجال للقيام بالعمل الأمني، وقد بلغ عدد قوة الشرطة النسائية في الوزارة تقريبا 400 من مختلف الرتب.
2- زيادة العنصر النسائي الكبير العامل لدى الإدارة العامة للتحقيقات والتي تبلغ نسبتهن 44% للمحققات النساء مقابل 56% للمحققين الرجال.
3- إنشاء قسم "مكافحة الاتجار بالأشخاص" يتبع إدارة حماية الآداب العامة في الإدارة العامة للمباحث الجنائية بموجب القرار الوزاري رقم 5908 لسنة 2014حيث أسند إليه القيام باختصاصات عديدة لمكافحة ومنع هذه الجريمة حفاظاً لحقوق الإنسان وكرامته.
4- تم إنشاء إدارة العمالة المنزلية والتي تختص بكل ما يتعلق بالعمال المنزليين تنفيذاً لما جاء بالقانون رقم 68 لسنة 2015 حيث تتلقى الشكاوى بين أرباب العمل والعمال المنزليين وتعمل على عدم انتهاك حقوقهم بما يتوافق مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس

... ومن التدابير التي استحدثتها دولة الكويت في مجال القضاء على التمييز ضد المرأة، تعيين 22 سيدة في النيابة العامة تمهيداً لترقيتهن قضاة في المحكمة الكلية.

حيث باشرن كافة المهام القضائية الموكلة إليهن، ومن ذلك التحقيق في القضايا الجنائية والمشاركة في رئاسة لجان الإشراف على الانتخابات العامة التي أجريت في 2016/11/26، وقد أكدت المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في 2017/05/03، على سلامة مشاركتهن.

... وفي هذا الإطار فقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراره رقم 28-2017 المؤرخ 2017/09/18 بالموافقة على إعادة فتح المجال لتوظيف المزيد من العناصر النسائية للعمل في النيابة العامة في الموسم القضائي المقبل.

السيد الرئيس

... لقد حظيت المرأة الكويتية بدعم سياسي منقطع النظير، مما ساعدها على المشاركة في صنع القرار وتقلدها مناصب قيادية عليا، مثل الحقائب الوزارية، وترأسها مجالس إدارات ومؤسسات هامة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، والتحاقها بالسلك الدبلوماسي ممثلة لدولة الكويت في عدد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك انضمامها للسلك العسكري والقضائي.

... وتأكيدا للأهمية التي تتمتع بها المرأة وحرصا من دولة الكويت على هذا الجانب، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (919) والذي تم من خلاله تحديد اليوم السادس عشر من مايو يوماً للمرأة الكويت سنويا، حيث تحتفل أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في هذا اليوم وقد تحدد هذا التاريخ، لأنه اليوم الذي حصلت فيه المرأة على حقوقها السياسة.

... ولمتابعة كل شؤون المرأة وتفعيل دورها، وضعت دولة الكويت آلية وطنية تُعنى بشؤون المرأة وهي لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء والتي تهدف إلى تحقيق الآتي:

- تقديم التوصيات للنهوض بأوضاع المرأة، وإبداء الرأي فيما يقدم لها وعرضه على الجهات المختصة.
- التعريف بدور المرأة في المجتمع وتمكينها من أداء دورها في التنمية الشاملة.

- تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في جميع القطاعات.
- المساهمة في رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المرأة الكويتية.

... وفى هذا الصـــدد فقد ســـعت دولة الكويت الى تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تنفيذ عدة مشـــاريع متعلقة بتمكين المرأة حيث سعينا الى مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية بما يســـهم في إزالة كافة أشـــكال التمييز ضـــدها، وكذلك دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية وكفالة استقرارها الاسرى والنفسي من خلال تنفيذ برامج تأهيلية لرفع كفاءة المرأة وتعزيز دورها في مجال المشـروعات الصـغيرة كما تم إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسرى من خلال انشاء مركز استماع وايواء المرأة المعنفة.

السيد الرئيس

... إن الاهتمام بصحة المرأة في دولة الكويت، يأتي انسجاما مع مضمون الاتفاقية، حيث أن الرعاية الصحية تتم دون تمييز أو عدم مساواة مع الرجل، وذلك عن طريق المراكز أو المستشفيات الصحية، وقد دلت المؤشرات الحيوية في دولة الكويت تطور هذا الجانب، مثل معدل وفيات الأمهات، والإصابة بداء السكري من النوع الثاني، ونسب تغطية اللقاحات المرتبطة بصحة المرأة.

السيد الرئيس

... يأتي الحق في التعليم والتعلم في طليعة الحقوق التي تمس المرأة، لذلك أولته دولة الكويت أهمية قصوى، إيمانا منها بأهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع، وقد تم توفير هذا الحق دون تمييز بين الذكور والإناث، حيث أن الفرص التعليمية والمناهج الدراسية والمباني المدرسية

والجامعية متاحة للجنسين، كذلك بالنسبة للأجور وأيام الراحة والعطل والإجازات والالتحاق بالجامعة.

... وفي ضوء هذا الاهتمام بينت الإحصاءات التربوية، أن نسبة التحاق الإناث في التعليم العام 52% وفي التعليم العالي 66%، كذلك نلاحظ ارتفاع نسبة المرأة المعلمة على الرجل، ففي مرحلة رياض الأطفال 100% وفي الابتدائية 93% وفي المتوسطة 57% وفي الثانوية 56 %.

... وقد جاء في تقرير دولة الكويت عام 2014 الخاص بمراجعة أهداف الألفية، أن تعزيز المساواة بين الجنسين تحقق بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العام والعالي، بمعدلات تتخطى المستويات العالمية، كذلك جاء في تقرير الإدارة المركزية للإحصاء 2014 " أن هناك تحسن واضح في مؤشر التكافؤ بين الجنسين مما ساهم في الحسم النهائي في مسألة التمييز بين الجنسين أبناء الوطن الواحد ".

السيد الرئيس

... في ختام كلمتي هذه، نكرر الشكر الجزيل للجنتكم الموقرة، متمنين أن نكون قد بينا أهم الإجراءات المستحدثة في مجال حقوق الإنسان المتعلقة في المرأة، والتي قامت بها دولة الكويت في الفترة السابقة، مؤكدين على مواصلة الجهود الحثيثة الساعية لتعزيز قيم حقوق الإنسان والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة الكويت.

كما إننا نؤكد لكم على ترحيبنا في كل ما يقدم من ملاحظات، فيما يخص ما تم عرضه أو ملاحظات أخرى، حيث أن ذلك يعزز الجهود المشتركة بيننا في كل ما يخص قضايا حقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته